

على الخلاف

3 سنوات وبهيج أبو حمزة على ذمة التحقيق: ألا ينتهي التوقيف الاحتياطي؟

لا يخفي النائب وليد جنبلاط قلقه الوجودي على طائفته وزعامته في ظل الاخطار المحدقة بالإقليم. يسارم البيك أخيراً إلى إغلاق الملفات العالقة و«تصفير الأعداء»، تمهيداً للتوريث الكامل الذي يتحضر له ابنه تيمور. لكن ملف مدير أعماله السابق وأمين بيت ماله بهيج أبو حمزة، لا يزال جرحاً مفتوحاً، بعد استحالة إثبات فريق عمل جنبلاط التهم التي حملوها على الرجل أمام القضاء، وضرورة استمرار توقيف «الشيخ» على ذمة التحقيق من دون إدانة، عبثاً على كاهل جنبلاط وتحوّل الموقف العام في البيئة الجنبلاطية، من الشكّ بالشيخ إلى اليقين ببراءة تيمور. فهل يبقى جنبلاط هذا العبء على كاهله؟

فراس الشوفي

الشتاء الثالث على الأبواب، ومدير الأعمال السابق للنائب وليد جنبلاط السابق، بهيج أبو حمزة، لا يزال يرقد على سرير في مستشفى «الحياة»، منذ توقيفه (على ذمة التحقيق) في ربيع 2014، بعد 17 دعوى قضائية بتهم اختلاس وإساءة أمانة، رفعها ضده رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي.

لم يعد الشيخ بهيج المؤمن على بيت المال في دار آل جنبلاط منذ منتصف الثمانينات، بعد حوالي ثلاثين عاماً من الخدمة. اختار جنبلاط له تقاعداً مبكراً، ونال الخازن والمحاسب ومدير الأعمال بدل تعويض نهاية الخدمة، أربع عمليات قلب مفتوح وستة «راسورات» في شرايين قلبه، وأكثر من ثلاث سنوات سجنية من التوقيف الاحتياطي، من دون صدور أي حكم بالإدانة بحقه، وتشويه سمعته في لبنان وخارجه.

قبل أيام من توقيفه، كان أبو حمزة لا يزال يداوم بصفته المدير العام في مقر شركة «كوجيكو» في كورنيش المزرعة. وكان الهمم قد كوى ملامحه، وهو ينتظر نتيجة «الحل» الذي هندسه قريبه وجدي أبو حمزة والوزير وائل أبو فاعور، علّ الغضب الجنبلاطي عليه من شبهات الاختلاس وإساءة الأمانة يتبدد تدريجاً مع مبادرات «حسن النية» التي قدمها. لكن أبو حمزة لم يشك، للحظة واحدة، بأن «غضب السماء» قد نزل عليه من «عمودها»، وأن سليل آل جنبلاط سيأجرجه أمام المحاكم، من دون أحكام لـ 36 شهراً، ومن دون عفو عند المقدرة.

ولعلّ حكاية أبو حمزة قد تصلح لرواية، وهي لا تزال في فصولها الأولى. فيها تتداخل السياسة وخفايا إدارة الزعامات التقليدية، وتجارة النفط والغاز والمال وإدارة الأعمال، وهيكل الإمبراطورية المالية لآل جنبلاط والمال السياسي والحزبي ومدى التأثير السياسي



لم يشكّ أبو حمزة لحظة واحدة بان جنبلاط س «يجرجه» أمام المحاكم (مروان طحطح)

لا خيمة فوق رأس أحد

يوم بدأت أخبار الخلاف بين وليد جنبلاط وبهيج أبو حمزة، ثم توقيف الأخير لاحقاً، ساد التشكيك واللوم على «الشيخ» في بيئته «الدرزية» مع اقتناع الرأي العام الجنبلاطي بأن بهيج أبو حمزة أخطأ واقتترف ما يشاع عنه من ارتكابات. أمّا اليوم، بعد 17 دعوى، وأكثر من ثلاث سنوات سجنية في التوقيف الاحتياطي، ولم يدن الشيخ بأي من التهم التي نسبت إليه، لم يعد الشكّ فيه يخالج صدور عارفيه، وأبناء بيئته، فالسارق أو المختلس لا يحتاج إلى 17 دعوى تبقيه موقوفاً احتياطياً ولا تدينه. المرتكب تكفيه دعوى واحدة تدينه وتودعه السجن لسنوات طوال. وما كان يقال همساً إن «الشيخ مظلوم»، أصبح يقال علناً، حتى إن مقرّبين من جنبلاط، وإن لم يجاهروا بأرائهم، يعتبرون أن «البيك أخطأ حين كافأ بهيج على توضيحاته بالاثهام والتخوين»، وأنه «إذا وصلت علاقة البيك بالشيخ إلى هذه الحال، فلا خيمة فوق رأس أحد ولا قيمة للولاء».

عن الأمر في الإعلام كما أكد لـ «الأخبار»، تاركاً التعليق على أي تطوّر في قضية محاسبه، للبيانات التي تصدر عن مكتبه القانوني، يرفض أبو حمزة أن ينطق بكلمة، عن السبب الحقيقي من تغيّر نظرة جنبلاط نحوه من «الأمين» إلى «الخائن»، وهو يصمّ على أنه بريء من التهم التي دحض فريق الدفاع عنه أغلبها بالحجج والوثائق. ولم توفّق «الأخبار» في الحصول على تصريح واحد من أبو حمزة على مدى السنوات الماضية، على أساس أن أبو حمزة «يعصّ على جراحه»، وهو مستمّر في ولاءه كما أسلافه لـ «دار المختارة»، وأنه لن يقابل «الظلم الذي يتعرض له» بتصريحات في الإعلام، علّ الحقيقة تظهر وحدها أمام جنبلاط. إذ إن إقناع القضاء بالبراءة

في الجسم القضائي اللبناني، فضلاً عن العلاقات الشخصية، وثنائيتي الولاء والخيانة، والمجد والذلّ. كما أنها تؤرّخ لمرحلة من سنوات الحرب اللبنانية الأخيرة ومرحلة ما بعد اتفاق الطائف من زاوية طائفة الموحّدين الدرّوز في لبنان، وكيفيّة دخول رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، بعد الحرب، شريكاً كاملاً في السياسة والمال وخدمات الدولة اللبنانية، عبر إدارة أبو حمزة وبنائه عدداً كبيراً من الشركات والمصالح المالية التي تؤمّن الدخل للزعامة الجنبلاطية. عايش بهيج أبو حمزة كل هذا، وتكفّل بإدارة المال للرئيس والحزب وللأسرة وللشركات لثلاثة عقود، وتحوّل إلى «لص»، بنظر الزعيم، في لحظة واحدة. وكما جنبلاط الذي يرفض الحديث

عبر الوثائق والقرائن لا يكفي وحده لنيل البراءة والخروج إلى الحرية. **نهادج عن الدعوى القضائية** بعد بيان مقتضب من جنبلاط في آب 2013، حول نيّته إعادة ترتيب وضع بيت ماله الداخلي، وتسريبات متعمّدة في الإعلام وداخل الحزب عن أجواء غضب تلف قصر المختارة من أمين بيت المال، لم يتأخّر مقرّبون من جنبلاط، وعلى رأسهم أبو فاعور ووجدي أبو حمزة، ابن أمين بيت المال السابق عارف أبو حمزة، الذي أقصى من دار المختارة في ما مضى، إلى المبادرة وتطمين أبو حمزة إلى إمكانية حلّ الأزمة بـ «الحسنى»، حتى إن جنبلاط نفسه، أسرّ في حينها لإعلامي بارز بأنه في صدد إقامة حفل تكريم لإنهاء خدمات